

المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية

- دراسة حالة المؤسسة الجزائرية -

آيت مجبر توفيق

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من حيث ماهيتها، ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والتعرف على أهم العقبات والمشاكل التي تواجهها وكلفة إنشاءها وقدرتها على مواجهة التحديات، واتخاذ القرار الأسرع، وقدرة استيعابها للعمالة بأقل تكلفة، ومناخ الأعمال الملائم لها، كما تحاول هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من الأسئلة تتعلق أساسا بعلاج مشكلة البطالة ورفع مستوى كفاءة الإنتاج، وهل سيؤدي هذا الإجراء إلى الرفع من معدلات النمو والقضاء على الفقر ؟ كما تسعى هذه الدراسة إلى تقديم بعض الحلول للمشكلات العالقة، والمناسبة لإنطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات الدالة: ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الإقتصادية، مشكلة البطالة والفقر، مناخ الأعمال الملائم، النجاح في اتخاذ القرار.

تمهيد :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها دورًا هامًا في اقتصاديات دول العالم المختلفة لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا نسبية في مجال الإنتاج والخدمات ومزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على أحوال السوق وقربها من المتعاملين. ضمن هذا التصور أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المؤسسات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنمية الاقتصادية ، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن " المشاريع الصغيرة إضافة إلى المشاريع المتوسطة تمثل حوالي 90 % من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، كما أنها توفر ما بين 40 % إلى 80 % من إجمالي فرص العمل . كما تساهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي 1 " علما إن هذه المؤسسات أضحت تشكل نحو 99% من النسيج المؤسساتي في الجزائر وتساهم بنحو 52 % من الإنتاج الوطني، الكلي خارج صناعة النفط والغاز، وهي تشغل نحو 3,1 مليون شخص.

I - المفاهيم الدالة للتنمية:

استخدم مفهوم التنمية بداية في علم الإقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأفراده

بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيح المستمر من خلال إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة، وتوزيع أفضل لعوائد ذلك الإستغلال.

1.I - مفهوم التنمية

قدمت تعاريف مختلفة للتنمية الاقتصادية ، و يعود السبب إلى اختلاف وجهات نظر الباحثين في هذا المجال، حيث يرى البعض أن التنمية الاقتصادية هي " مجموعة الإجراءات الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لفترة طويلة " (2) و آخرون يرون فيها " تلك العملية التي تستهدف إحداث تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي * للدولة النامية للوصول إلى مستويات متصاعدة من الدخل و الإنتاج " (3) ، في حين يرى البعض الآخر أن التنمية الاقتصادية هي : " تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ، و رفع مستويات الإنتاج من خلال استغلال المهارات و الطاقات البشرية ، وخلق تنظيمات أفضل هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم * " (4)

وفي جانب آخر يشير جوزيف شومبيتر¹ أن النمو الاقتصادي هو ذلك النمو الذي يمكن الاستدلال عليه في حجم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة.

وإذا كان النمو المشار إليه يعبر عن ظاهرة الزيادة في حجم الإنتاج الكلي الخام، والذي يعني الجانب الكمي له (5)، فإن مفهوم التنمية عند جوزيف شومبيتر يعني في الواقع تحقيق تغييرات جوهرية وتكنولوجية واجتماعية و سياسية بالإضافة إلى تغييرات في الاقتصاد. فهي لا تقوم على معطى اقتصادي محض ، وإنما هناك عوامل أخرى مساندة كقوى العمل والمهارات والكفاءات التنظيمية والتطورات التكنولوجية المتتابعة، وأنماط من السلوك مرتبطة بأخلاق العمل، و بالاتجاهات العامة نحو العمل الصناعي (6)..

2.I - مجالات التنمية

إن المجالات التي تشملها التنمية متعددة، وترتبط بالعديد من الحقول المعرفية، ذلك أن التنمية الشاملة التي تسعى إلى تحقيقها البلدان النامية، هي تلك التنمية المرتبطة بالإستدامة والحفاظ على حياة الإنسان والمجتمع ككل، أي تلك التنمية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية، حيث يهتم هذا المفهوم بالتنمية البشرية التي تسعى إلى دعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع .

* : الهيكل الاقتصادي هو مجموعة النسب و العلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل نسبة كل من الزراعة و الصناعة في الناتج الوطني ، النسبة بين الادخار و الاستهلاك ، نسبة الاستثمار ، ... إلخ

* : رأس المال المتراكم يعني تخصيص جزء من الدخل لغرض الادخار بدل توجيهه بشكل كلي لأغراض الاستهلاك .

¹ (جوزيف آيوس شومبيتر (1883-1950) اقتصادي نمساوي هاجر إلى أمريكا وأشتهر بنظريته في التطور الاقتصادي)

أولاً : التنمية البشرية

إن مفهوم التنمية البشرية مركب يشمل مجموعة من المكونات والمضامين تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه جملة من العوامل و المدخلات والسياقات المجتمعة وأهمها: عوامل الإنتاج، والسياسة الاقتصادية والمالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، القيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد أداة للتقدم والتنمية .

وهكذا يمكن القول أن للتنمية البشرية بعدين :

الأول ويهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارة، الروحية وغيرها .

أما البعد الثاني فهو أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية، التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية، عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية، التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس . (7)

ثانياً : التنمية الاقتصادية :

أصبح من المألوف التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فإنها لن تقتصر فقط على النمو، ولكنها تشمل أيضاً إجراء بعض التغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والعلاقات الخارجية وذلك لرفع مستوى الحياة البشرية والقضاء على الفقر. (8)

ثالثاً : التنمية الاجتماعية :

مفهوم التنمية الاجتماعية يقوم أساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة والايجابية، بدء بالتخطيط واتخاذ القرار ومروراً بالتنفيذ، وتحمل المسؤوليات وانتهاءً بالانتفاع بمردودات وثمرات مشاريع التنمية وبرامجها.

في هذا السياق، التنمية الاجتماعية لدى هيئة الأمم المتحدة تركز على " تدعيم المجهودات الأهلية للمجتمع المحلي بالمجهودات الحكومية "، هذا يعني أن تنمية المجتمع لا تقتصر على الدولة أو الأجهزة الحكومية فحسب، وإنما تفرض نموذجاً تشاركياً يكون المجتمع المدني بكل فعالياته طرفاً أساسياً في عملية التنمية.(9)

3.I- أساليب تنمية المجتمع: (10)

تهدف التنمية إلى إحداث تغيير موجه في جوانب الحياة المختلفة في المجتمع، وتتضمن الأساليب المتبعة في إحداث هذا التغيير، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

- 1- تكوين الأجهزة الإدارية وتزويدها بالإمكانات والمعدات والنظم الفنية والمالية والإدارية اللازمة .
 - 2- تأمين معاهد التدريب اللازمة لجميع العاملين في ميادين التنمية الاجتماعية على مستوياتهم المختلفة وذلك للتعرف على دورهم في تنمية المجتمعات.
 - 3- التنسيق بين خدمات الإدارات الفنية والمعاهد العلمية المرتبطة بالتنمية وإيصال خدماتها إلى أبناء المجتمعات المحلية بطريقة مبسطة ومفهومة حتى يتمكنوا من الاستفادة منها.
 - 4- الاستغلال المنظم للموارد والإمكانات عن طريق التخطيط الاقتصادي .
 - 5- رفع الكفاية الإنتاجية عن طريق التوجيه والتدريب المهني .
- بعد كل هذا ما هي التنمية التي نحتاجها فعلاً، وكيف نستطيع البدء بطريقة سليمة مستفيدين من تجارب الآخرين.

II. الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.II- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد انتشر مصطلح المشروعات الصغيرة بشكل واسع في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعد النجاح الذي حققه هذا النوع من المؤسسات، على الرغم من وجوده عملياً منذ بداية تشكل المجتمعات. ويشمل هذا المصطلح " الأنشطة التي يعمل أصحابها لحسابهم الخاص أو المنشآت الصغيرة التي تستخدم عدد معين من العمال، علماً أن هذا المصطلح لا يقتصر على منشآت القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية(11).

إنطلاقاً مما سبق يتضح أن تعريف المشروعات الصغيرة غير نهائي أو محدد وإنما هو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لهذه المشروعات وكذلك الدولة الراعية لها، فثمة دول قد تأخذ بمعيار عدد العمال وأخرى بمعيار حجم رأس المال المستثمر في المشروع وثالثة بمعيار المستوى التقني أو غيرها. لذلك نجد التباين في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة بين دولة وأخرى وفقاً لاختلاف إمكاناتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجي، كما قد يختلف داخل البلد نفسه حسب إمكانات هذا البلد وظروفه الاقتصادية، ومن مرحلة إلى أخرى وفق مراحل النمو التي يمر بها اقتصاد تلك الدولة. كما يختلف التعريف تبعاً للمقصد منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى؟

و ربما يكون التعريف الآتي تعريفاً بسيطاً ومقتضباً يشير بشكل عام إلى مفهوم المشروعات الصغيرة وهو: "كل نشاط يهدف لإنتاج سلع وخدمات، تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقمة رأس المال المستثمر، ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر"(12).

مؤسسة التمويل الدولية: مؤسسة التمويل الدولية تحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الاستثمار مقداره 2.5 مليون دولار بمؤسسات صغيرة ومتوسطة .

الشكل رقم (1): مخطط يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مؤسسة التمويل الدولية

مصغرة	صغيرة	متوسطة	كبيرة
14-0 عامل	49-15 عامل	199-50 عامل	أكثر من 200 عامل

Source 13: IFC SME banking advisory services, International Finance Corporation (IFC), World Bank group, Washington, 2004, p2.

-البنك الدولي : يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، على أساس عدد العمال وحجم الإستثمار المتدفق فيها، كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (2) :تعريفات لأصناف المؤسسات حسب مجموعة البنك الدولي

نوع المؤسسة	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
عدد العمال	10 - 1	50 - 11	300 - 51
حجم الاستثمار	اقل من 100000 دولار	بين 100000 و 3 ملايين دولار	بين 3 ملايين و 15 مميون دولار
الحصيلة السنوية	اقل من 100000 دولار	بين 100000 و 3 ملايين دولار	بين 3 ملايين و 15 مميون دولار

Source14 : M.Malhotra & others, Expanding access to finance: good practices and policies for micro, small and meduim enterprises, World Bank, Washington DC, August 2006, p09.

II.2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :لقد اخذ المشرع الجزائري بالمعايير الأوروبية في

تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك باستخدام ثلاثة معايير العمالة، رقم الأعمال والاستقلالية.

حسب ما جاء في المادة الرابعة من الفصل الأول من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001

المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف هذه الأخيرة مهما كانت طبيعتها

القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات التي:

-تشغل من 1 إلى 250 شخص؛

-لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي 2 مليار دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج؛

-تستوفي معايير الاستقلالية، أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو

مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

الجدول رقم (3) : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عدد العمال	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
من 01 إلى 09	من 10 إلى 49	من 50 إلى 250	
رقم الأعمال السنوي	20 مليون دج <	200 مليون دج <	من 200 مليون إلى 2 مليار دج
الحصيلة السنوية	20 مليون دج <	200 مليون دج <	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: الجدول من تنظيم الباحث بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.II - خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في حقيقة الأمر فإن الاهتمام بمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدأ منذ ثمانينيات (1980) القرن الماضي وذلك على المستوى الدولي و ظهرت آنذاك التسميات باللغات العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأول مرة:

1. بالإنجليزية : Small to Medium-sized Enterprises (SMEs)

2. بالفرنسية : Les Petites et Moyennes Entreprises (PME)

3. بالألمانية : Mittelstand

4. بالإسبانية : Pequeñas y Medianas Emptesas (PyMs)

و لعل " شوماخر" في كتابه المشهور (Schumacher, E. G) المنشور سنة 1973 كان أول من رسخ فكرة وأهمية المؤسسات الصغيرة التي تتواءم أكثر مع فكرة نوعية الحياة والمحافظة على البيئة. (15)

يرى جورج رودريجاز (Jorge Rodriguez) (16) بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها البقاء أفضل في ظل المحيط المتغير، حيث أن حجمها الصغير يسمح لها ببناء شبكة اتصالات غير رسمية وفعالة، وهو ما يجعلها تستجيب بسرعة لأي تحرك في السوق، كما أن قلة البيروقراطية تمكنها من تنفيذ أي تغيير داخلي بسهولة. إذ عادة ما ينقصها الوقت و / أو الموارد من أجل تحديد المصادر الخارجية للخبرات التكنولوجية والعلمية وأن أغلبها لا يتمكن من الاستجابة للقوانين الحكومية وإجراءات التجارة المعقدة. كما يشير إلى ذلك روثوال (Rothwel). (17).

ويعزى هذا الدور الهام الذي تقوم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة من العوامل والخصائص التي تميز هذه المشروعات، أهمها :

- قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة، وذلك أن نسبة القيمة المضافة بها إلى الأصول الثابتة تعتبر أعلى من مثيلاتها في المشروعات الكبيرة .

- إمكانياتها العالية في تعظيم مواردها المالية والبشرية من خلال تخصصها الشديد وصغر حجمها، حيث يؤدي إيمانها في التخصص إلى تخفيض تكاليف الإنتاج .
- ارتفاع قدرتها على التطوير والابتكار، وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم، وفي اليابان يعزى 52% من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات .
- ارتفاع مستوى المهارة للعمالة نظراً للتخصص الدقيق الذي تتميز به هذه الأخيرة.

إن خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جعلتها تتأقلم أحسن مع الأسواق المجزأة و المتحركة سواء داخلياً أو خارجياً و أصبحت هذه المؤسسات لاعبا مهماً في الأسواق الدولية و لكن دون المرور بالضرورة بنفس الخطوات التي مرت بها الشركات الكبيرة.

وتوجد بعض الأنواع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدولية و التي ولدت معلومة (Born Global Firms) كما يسميها ماك كينسي (Mc Kinsey & Co) و من خصائصها أنها تركز على الأسواق الخارجية وتمكن استراتيجيتها من الاعتماد على الميزة التنافسية المبنية على المعرفة (Knowledge) مما يوفر لها منتجات وخدمات عالية القيمة المضافة. (18)

وعادة ما تنشأ هذه المؤسسات كنتيجة للتطورات التكنولوجية الكبيرة و يتجه أصحابها إلى عولمة حقيقية بغرض استغلال هذه المعرفة تجارياً. كما أن هناك دلائل على وجود نوع آخر من المؤسسات التي تمت ولادتها مرة أخرى (Born again) وهي مؤسسات قائمة حالياً ولكن تركيزها السابق كان على السوق الداخلي ولكن فجأة تبنت عولمة سريعة لأنشطتها.

II.4- المشروعات الصغيرة في الفكر الإسلامي

أشارت السنة النبوية إلى المشروعات الصغيرة التي تناسب طبيعة كل فرد على حدي ، وحسب ما أتيح له من إمكانيات وموارد (19)، ففي سنن الترمذي عن أنس بن مالك، أَنَّ رَجُلًا، مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُهُ فَقَالَ " أَمَا فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ " . قَالَ بَلَى جِلْسٌ نَلْبَسُ بَعْضُهُ وَنَبْسُطُ بَعْضُهُ وَقَعْبٌ نَشْرَبُ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ . قَالَ " انْتَبِئِي بِهِمَا " . فَأَتَاهُ بِهِمَا فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ وَقَالَ " مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ " قَالَ رَجُلٌ أَنَا أَخَذُهُمَا بِدِرْهَمٍ . قَالَ " مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ " . مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا قَالَ رَجُلٌ أَنَا أَخَذُهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ . فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ وَأَخَذَ الدَّرْهَمَيْنِ وَأَعْطَاهُمَا الْأَنْصَارِيَّ وَقَالَ " اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَأَنْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ وَاشْتَرِ بِالْآخَرِ قُدُومًا فَأَنْتَبِئِي بِهِ " . فَأَتَاهُ بِهِ فَشَدَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُودًا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ لَهُ " اذْهَبْ فَاخْتِطُبْ وَبِعْ وَلَا أَرَيْتَكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا " . فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَخْتِطُبُ وَيَبِيعُ فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ فَاشْتَرَى بِبَعْضِهَا ثَوْبًا وَبِبَعْضِهَا طَعَامًا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةَ نُكْتَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لثَلَاثَةٍ لِيَذِي فَرْقٍ مُذْقِعٍ أَوْ لِيَذِي غُرْمٍ مُفْطِعٍ أَوْ لِيَذِي دَمٍ مُوجِعٍ "

هذا الحديث فيه إرشاد نبوي عظيم حيث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشار إلى الأنصاري بمشروع صغير متاح للجميع.

III. أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاديات المتقدمة والعربية وفي تنمية الاقتصاد الجزائري:

III.1- أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاديات المتقدمة

إن أهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة تكمن في قدرة هذا القطاع على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر وتكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني إلى جانب تشجيع روح الابتكار والإبداع والاختراعات وجذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الأسواق وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرة التنافسية فضلا عن القدرة على خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الإنتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمق القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعات . (20)

ولم تخل استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتبعة في العديد من دول العالم من ضرورة الاهتمام بتنمية ودعم وتطوير المشاريع الصغيرة , ويرجع هذا الاهتمام إلى ما يلي :

1- المشاريع الصغيرة تعد احد أهم آليات التطور التقني من حيث قدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة اقل مقارنة بالمشروعات الضخمة , حيث توفر الكثير من المشاريع الصغيرة فرصا للتكامل الاقتصادي بمختلف صوره الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من الكفاءة وتخصيص الموارد الاقتصادية.. وتشير إحدى الدراسات في بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى أن اقتصاد هذه الدول يعتمد أساسا على المشاريع الصغيرة وان هناك حوالي 16 مليون شركة صغيرة أوروبية (مصنفة على أساس أنها مشروع صغير يعمل به اقل من 250 موظف وعامل) , هذه الشركات توفر أكثر من 66% من جميع فرص العمل المتاحة في الدول الأوروبية , وتتعامل في حوالي 65% من مجموع رؤوس الأموال الأوروبية .. وفي اليابان يعزى ما نسبته 50% من الابتكارات والتطور التقني إلى المشاريع الصغيرة التي تمثل ما نسبته 94% من إجمالي المشروعات في الاقتصاد الياباني . (21)

2- للمشاريع الصغيرة دورا فاعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة ,

فهذه المشاريع: (22)

- تعتبر النواة التي تمحورت حولها غالبية الصناعات الكبرى .

- تتميز بسهولة التأسيس وصغر حجم الاستثمار المطلوب مما يجعلها وعاءاً جيداً لجذب مدخرات صغار المستثمرين.

- تساهم في توزيع الدخل وتحقيق تنمية مكانية متوازنة وذلك من خلال انتشارها الجغرافي ، وبفضل مرونة أسس توطيئها ، ولعدم حاجاتها لمتطلبات بنية تحتية معقدة .

- تعتمد على تقنيات ذات كثافة عمالية عالية ، فهي بذلك تسهم في توظيف ما نسبته 60% من القوى العاملة في العالم .

- تساعد على نقل وتوطيئ وسهولة التجاوب مع المتغيرات الاقتصادية والفنية بأقل تكلفة .

- إذا ما أحسن التخطيط لقيامها واحتضانها ودعمها فإن المشاريع الصغيرة اقدر على المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي وربما العالمي ، وهذا من شأنه زيادة الصادرات .

- تمثل القاعدة الأساسية والنواة الحقيقية لنشؤ قطاع خاص قوي وقادر على خوض غمار الاستثمار والإنتاج وتطوير الحياة الاقتصادية ، والتدرج نحو قيام المشاريع الكبيرة .

- تساعد المشاريع الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المشاريع الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق

- تنتج سلع وخدمات لا تستطيع أو تقبل المشروعات الكبيرة على إنتاجها لاعتبارات اقتصادية .
يمكن أن تكون مصدراً للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشاريع الكبيرة.

فضلاً عن ذلك فإن المؤشرات الكمية تؤكد على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة كعنصر هام في عملية التنمية، من خلال :

- القدر الذي تستوعبه من عمالة .

- الدخل الذي تولده .

- عددها إلى إجمالي المشاريع العاملة في القطاعات الإنتاجية .

ونظراً إلى الطبيعة المرنة لهذه المشاريع الأكثر استعداداً للتواءم والتوافق مع الواقع والذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق وحركة العرض والطلب، فقد باتت فرصة المشاريع الصغيرة في البقاء والنمو أكبر بكثير من فرص الشركات الكبيرة والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق خصوصاً الصناعية منها، حيث تشير الدلائل أن الصناعات الصغيرة في اليابان تمثل نسبة 99% من إجمالي القطاع الصناعي ، وتوظف ما يقرب من 73% من إجمالي القوى العاملة الصناعية ، وتسهم بأكثر من 52% في الناتج الصناعي الياباني. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض دول غرب أوروبا، تسهم المشاريع الصغيرة بنسب تتراوح ما

بين 80% إلى 90% من إجمالي عدد المشاريع وتسهم في القطاع التصديري بنسب تصل في بعض الدول إلى 40% (24) ، ونجد في الهند أن قطاع الصناعات الصغيرة يضم أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية، تشارك بنسبة 35% من إجمالي حجم الإنتاج الصناعي، ويبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع حوالي 11.3% ، وتوفر هذه الصناعات وظائف وأعمال لحوالي 17 مليون موظف وعامل ينتجون ما يعادل 107 مليار من الدولارات وبنسبة تصل إلى 10% من الناتج القومي في الاقتصاد الهندي .

هذه الحقيقة يؤكدتها التقرير السادس لمكتب العمل الدولي عام 1986، حيث جاء فيه أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر أول حلقة في سلسلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي الطويلة وأنها تعمل على حفز التغيير الاجتماعي التدريجي والسلمي..."، والجدول أدناه يلخص حجم وأهمية مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول :

جدول رقم (4): حجم وأهمية مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول

الدولة	مشاركة في الاقتصاد %	مشاركة في العمالة %
الصين	99.9	84.3
الهند	96.0	79.4
ماليزيا	92.6	40.2
الفلبين	98.7	50.0
كوريا	99.8	78.5
تايلاند	98.6	73.8
الولايات المتحدة الأمريكية	99.7	53.7

المصدر: ملخص كتاب "حاضنات الأعمال" منشورات (ايسوسكو مايو 2006) ISESCO

لقد أظهرت الدراسات التي أجريت على بعض الاقتصاديات الوطنية ومنها اقتصاد معظم الدول الأوروبية، أن اقتصاد هذه الدول يعتمد أساساً على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد مثلاً أن أكثر من 70% من جميع الشركات في بريطانيا، يعمل فيها أقل من مائة شخص وتعتبر شركات صغيرة ومتوسطة.

الأعمال الصغيرة الناجحة تعتبر حيوية للمحافظة على اقتصاد أميركي نشط. ولعل الأرقام تتحدث عن نفسها: 99% من جميع الأعمال الأميركية هي مؤسسات أعمال الصغيرة. توفر الأعمال الصغيرة 75% تقريباً من صافي الوظائف الجديدة المضافة إلى الاقتصاد الأميركي كل عام. تمثل الأعمال الصغيرة 99,7% من جميع الموظفين. توظف الأعمال الصغيرة 50,1% من القوة العاملة الخاصة. توفر الأعمال الصغيرة 40,9% من المبيعات الخاصة في البلاد (24) .فضلاً عن أنها تغطي ما يعادل 65.9% من اليد العاملة في الاقتصاد العالمي وتساهم في إجمالي الناتج الداخلي العالمي بمتوسط يعادل 46.8%، أما في الاقتصاد المغربي فتمثل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 92% من إجمالي عدد المؤسسات وتشارك بـ 37% من تكوين القيمة المضافة الإجمالية (25)

على ضوء هذه الإحصائيات يمكننا القول أنّ أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة والنامية على حدّ سواء ترجع بالأساس إلى مدى قدرتها على تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها هذه الدول، كتكوين الإطارات وتوفير مناصب الشغل وترشيد استخدام الموارد وتحقيق التوازن الجهوي في التنمية.

وللوقوف بصورة أكثر اشرافة ووضوحا على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي للجزائر ولا سيما التي تعود إلى القطاع الخاص . ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والغاز و التشغيل للمدة 2003 – 2009 نورد الجدول التالي :

الجدول رقم(5) : مساهمة القطاع العام والخاص في التشغيل والناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

2009		2008		2007		2006		2005		2004		2003		الطابع القانوني
%	ق	%	ق	%	ق	%	ق	%	ق	%	ق	%	ق	
		16.2	686.59	19.20	749.86	20.44	704.05	21.59	651.0	21.8	598.65	22.9	550.6	PME عمومية
	431.200	83.8	3551.33	80.80	3153.77	79.56	2740.06	78.41	2364.5	78.2	2146.75	77.1	18884.2	PME خاص
		4237.92		3903.63		3444.11		3015.5		2745.4		2434.8		المجموع
1.064983		977.942		888.758		592.758								التشغيل
%78.57		%78.7		%76.69		%70.69								

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2009

http://www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2009_ar.pdf

الجدول رقم(6) : مساهمة قطاع الم.ص.م. في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

2009		2008		2007		2006		2005		2004		
%	ق	%	ق	%	ق	%	ق	%	ق	%	ق	
2.35	1.06	2.14	1.7	2.22	1.33	2.11	1.15	1.96	0.9	2.19	0.7	الصادرات خارج قطاع المحروقات
100	45.2	100	79.3	100	60	100	54.6	100	46	100	32	الصادرات الكلية

المصدر : منشورات موقع الوكالة الوطنية لترقية الصادرات <http://www.algex.dz/09/2010>

توقعات خلق مناصب عمل عن طريق المؤسسات المصغرة 2009 - 2013

المجموع		الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة		الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	
عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع
275,000	87,134	47,800	17,834	227,200	69,300

**حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق المؤسسة المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**

المجموع		الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (2007 - 2005)		الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2007 - 1999)	
عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع
239,944	86,670	20,757	7,569	219,187	79,101

المصدر : موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

الجدول رقم (7): تطور حجم و هيكل مساهمة م ص و (القطاع الخاص) في تكوين القيمة المضافة بالجزائر حسب كل قطاع

البيان	%	1997	2001	2006
نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة %	45.71	47.5	42.26	
الصناعة دون المحروقات %	26.41	40.4	49.09	
البناء و الأشغال العمومية %	61.58	80.54	79.72	
النقل و الاتصال %	66.93	75.9	75.39	
التجارة و الخدمات %	92.17	90.19	92.93	

المصدر : شيببي عبد الرحيم و شكوري محمد : معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf واستشراف "المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع نهاية 2009 إلى 455 ألف مؤسسة، بنسبة نمو تتراوح ما بين 9 و 12 في المائة سنويا وبمعدل قدر بنحو 5,10 بالمائة. إن التطور الملحوظ في إنشاء المؤسسات وخلق مشاغل لها واضح من خلال الانتقال من 180 ألف مؤسسة العام 2001 إلى أكثر من 455 ألف مؤسسة العام 2009، علما أنه يوجد 170 ألف نشاط في مجال الصناعة التقليدية.

كما تبدو هذه الحركية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء 30 ألف مؤسسة جديدة في عام 2009 وهذا العدد لا يستهان به وهو دليل على حركية طيبة يشهدها القطاع بفضل فعالية الأجهزة المختلفة التي أطلقتها الحكومة من أجل إنشاء المؤسسات ودعم الاستثمار.

إن هذه المؤسسات أضحت تشكل نحو 99 بالمائة من النسيج المؤسساتي في الجزائر وتساهم بنحو 52 بالمائة من الإنتاج الوطني، الكلي خارج صناعة النفط والغاز، وهي تشغل نحو 3,1 مليون شخص. وتتمينا لهذه النتائج، تخطط الحكومة لتوفير 4,1 مليون فرصة عمل جديدة حتى مطلع 2014 من خلال إنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة.

وانطلاقا من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تم إصداره سنة 2001، اعتمدت الدولة، برامج تنموية عديدة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على عدة مستويات هي التأهيل، التكوين، نظام المعلومات، القدرة على المنافسة والتمويل.

الخلاصة والتوصيات

أدت التطورات والتغيرات المتسارعة محليا ودوليا لتكثيف الجهود الرامية لتفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزيادة قدرته للمشاركة والمساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم المتطلبات اللازمة لنمو وتعزيز مشاركتها في التنمية وفي تحريك الاقتصاد الوطني وتحقيق التنافسية والنجاحة الاقتصادية، بات خيارا استراتيجيا للدولة، لاسيما بعد النتائج الطيبة التي تحققت في القطاع في السنوات الأخيرة، إضافة إلى الأهداف المسطرة للخماسي (2010/2014). من خلال توفير المزيد من فرص العمل للمواطن، وتنويع مصادر الدخل وتوليد القيمة المضافة وتأمين الاستقرار في الإيرادات.

التوصيات:

- 1- وضع خطة وطنية طويلة الأمد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى ورسم منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الصناعية والتنموية والاجتماعية للدولة.
- 2- إنشاء شبكة جزائرية لبيانات وإحصاءات لتحديد الواقع الإحصائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعقبات التي تقف في وجه تعريف متجانس وموحد ودقيق ومفهوم لدى الجميع من أجل تحديد سياسات دعم واضحة لهذا القطاع لأن النظام الإحصائي لديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعامل به حاليا والذي وصف بـ"الانتقالي الذي يشوبه غياب الاندماج الكلي مع بقية المنظومات الإعلامية للقطاعات الأخرى".
- 3- إنشاء بنك جزائري متخصص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للعمل على تعبئة الموارد التمويلية وينظم تدفقاتها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يخفف من الوقت والتكاليف.
- 4- دراسة إمكانية إنشاء بورصة جزائرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل تحت إطار بورصة الجزائر لتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات.

5- إقامة علاقات توريد قوية بين الشركات بالمنشآت الكبيرة والأجنبية مما يساعد على رفع مستوى انتاجية الكثير من الموردين المحليين.

المراجع

- 1- دراسة للدكتور نصر عارف إستاذ مادة العلوم السياسية كلية العلوم السياسية- جامعة القاهرة يوليو 2008 ص1
- 2- عبد الرحيم بوادجي . التنمية الاقتصادية . المطبعة الجديدة . 1997/1996 . ص 14 .
- 3- سميرة كامل محمد . التخطيط من أجل التنمية . المكتب الجامعي الحديث . ط 1996 . ص 33 .
- 4- محمد عبد العزيز عجمية , محمد علي الليثي . التنمية الاقتصادية . مؤسسة شباب الجامعة . ص 8 .
- 5- علم اجتماع التنمية، جهينة سلطان العيسى، زكرياء خضور، كلثوم علي الغانم، مطبعة الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى 1999، ص37
- 6- نفس المصدر السابق.
- 7- د. عمار حامد- دراسات في التربية والثقافة (7) وفي التنمية البشرية وتعليم المستقبل- عربية للطباعة والنشر- القاهرة 1999.
- 8- للدكتور إبراهيم العيسوي - التنمية في عالم متغير / القاهرة - دار الشروق- الطبعة الثانية-2001 (20) دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة- ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي - د. عبدالعزيزين عبالله السنبلي - 2001م
- 9- د.إبراهيم العسل التنمية في الإسلام _ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع -بيروت- الطبعة الاولى 1996، ص 203-204
- 10- نفس المصدر السابق.
- 11- الأسرج، حسين عبد المطلب، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، مصر 2007 :، ص2
- 12- العبري، خليفة ، ورقة عمل ، الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، سلطنة عمان 2005 :
- 13- IFC SME banking advisory services, International Finance Corporation (IFC), World Bank group, Washington, 2004, p2.
- 14- : M.Malhotra & others, Expanding access to finance: good practices and policies for micro, small and meduim enterprises, World Bank, Washington DC, August 2006, p09.
- 15- Schumacher, E. G. (1973), Small is beautiful: Economics as if people mattered, London, Abacus Sphere Books, UK
- 16- Jorge Rodriguez, 2002, Small, smart and global, PhD upgrade presentation Sheffield University Management School UK.
- 17- د. هوارى معراج ' د. أحمد امجدل - ادراك واتجاهات مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الد نمارك- العدد الثالث ص31.
- 18- د. هوارى معراج ، د. أحمد امجدل. نفس المرجع
- 19- أحمد السيد أحمد قاسم - المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الاسلامى. رسالة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد.
- 20- أ.د. عبدالله امحمد شامية .ورقة مقدمة للندوة العلمية حول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا , والتي نظمها مركز بحوث العلوم الاقتصادية و جامعة قاريونس خلال الفترة 7-8 / 2006 - كلية الإقتصاد جامعة قاريونس-ليبيا
- 21- 2025 رؤية إستشرافية - ثقافة نهوض وتنمية مستدامة (مسودة التقرير النهائي) - إعداد مجلس التخطيط الوطني ومركز البحوث والاستشارات - جامعة قاريونس - بنغازي - ليبيا- مايو 2008
- 22- نفس المرجع

23- أ.د. عبدالله امحمد شامية . نفس المرجع

24-مجلة مواقف اقتصادية .وزارة الخارجية الأمريكية – كانون الثاني/يناير 2007. المجلد 11 .العدد 1.

25- هوارى خيثر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص-تسيير المؤسسات،:تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . (1962-2008)، الجزائر

